بيان

المجموعة العربية

جلسة النقاش الموضوعي الخامس

حول التدابير الأخرى لنزع السلاح

اللجنة الأولى: الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة
تُلقيه سلطنة عُمان، الرئيس الحالي للمجموعة العربية
الإثنين، 27 أكتوبر 2025

السيد الرئيس،

1- أود بداية أن أعرب عن تضامن المجموعة العربية مع بيان حركة عدم الانحياز.

فيما يتعلق بالشق الخاص بتدابير نزع السلاح الأخرى، تؤكد المجموعة العربية أن تنفيذ الحلول المتفق عليها في الإطار متعدد الأطراف إستناداً للقانون الدُولي ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة توفر السبيل الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتدعو المجموعة العربية جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتنفيذ التزاماتها الوطنية والجماعية في الإطار الدولي المتعدد الأطراف، وتؤكد على إيمانها بدور الأمم المتحدة القيادي والمحوري في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

2- يُعد الاستمرار في امتلاك وتحديث وزيادة الانفاق على الترسانات النووية من أشد الأخطار على السلم والأمن الدوليين وعلى التنمية المستدامة. ولذلك، تشدد المجموعة العربية على ضرورة أن تراعي المحافل الدولية لنزع السلاح آثار الجُمود في نزع السلاح النووي على تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة وخاصة ما يتعلق بالوفاء بالتزامات المُساعدات التنموية الرسمية للدول النامية، وكذا المعايير البيئية ذات الصلة، وعلى ضرورة أن تسهم جميع الدول في ضمان الامتثال للمعايير البيئية في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات.

3- وفي مجال الأمن السيبراني، تعبر المجموعة العربية عن قلقها إزاء تزايد إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تنفيذ أنشطة تخريبية تخل بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من جانب المنظمات الإرهابية والإجرامية ومن جانب الدول أيضاً، وفي هذا السياق تدين المجموعة العربية الهجوم السيبراني الإسرائيلي على لبنان بتاريخ 17 و18 سبتمبر 2024 عبر تفجير آلاف أجهزة الإتصالات المدنية المحمولة

واللاسلكية المفخخة، في إنتهاك صارخ للقانون الدولي، وبما يقوض الثقة في سلامة وأمن سلسلة التوريد العالمية، وتؤكد المجموعة العربية ضرورة استمرار الأمم المتحدة في العمل على تطوير قواعد ملزمة تنظم السلوك المسئول للدول في هذا المجال الحيوي، والتطوير المستمر للضوابط الحاكمة لهذا المجال بما يواكب تطوراته المتسارعة، فضلاً عن الحاجة إلى مواصلة التعاون الدولي والحفاظ على دور مركزي للأمم المتحدة كمظلة عالمية جامعة لهذه الجهود.

4- وترحب المجموعة في هذا السياق باعتماد التقرير النهائي لمجموعة العمل مفتوحة العضوية للأمن السيبراني في يوليو 2025،وتبدي التقدير لجهود رئيس مجموعة العمل السيد السفير برهان غافور المندوب الدائم لسنغافورة، مع الترحيب بما تضمنه التقرير من تأسيس للانتقال للمنصة العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة، والتطلع نحو بدء أعمال المنصة من خلال الاجتماع التنظيمي في مارس 2026، والتأكيد في ذات السياق على أن المجموعة كانت تقدر أهمية تخصيص مساحة مستقلة لعقد نقاش معمق حول انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني، وأن هناك حاجة للنظر في ايجاد فرصة لعقد هذا النقاش تحت مظلة الآلية العالمية.

5- وتؤكد المجموعة على أهمية دعم التعاون الدولي لتعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد أية هجمات تخريبية وغيرها من المخاطر الأخرى المُقترنة بسوء استخدامها، وخاصة عبر دعم وتعزيز أنشطة بناء القُدرات والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا للدول النامية في ظل الفجوة الرقمية الضخمة التي تحرمها من الاستفادة من الفُرص والمزايا وفي نفس الوقت تجعلها أكثر عُرضة للمخاطر والآثار السلبية، بما يضر بالأمن والسلم والدُوليين، وأمن وسلامة الأفراد والمجتمعات، ويترتب عليه آثار وخيمة على توفير الخدمات الأساسية وإدراك التنمية المُستدامة.

السيدة الرئيس،

6- ختاماً، تُنوه المجموعة العربية بالتزايد المُتسارع لدور التكنولوجيات البازغة وفي مُقدمتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، ومن ثم ضرورة التعامل الجاد والفعال معها وترحب المجموعة في هذا السياق بالطرح الدوري لمشروع قرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وتأثيره على السلم والأمن، وكذا الجهود الجانب النمساوي التي أسفرت عن اعتماد قرارين حول الأسلحة الفتاكة ذاتية التوجيه، حيث تؤمن المجموعة بالترابط والتكامل الوثيق بين هذين المجالين، باعتبار الأسلحة الفتاكة ذاتية التوجيه أحد التطبيقات الأشد خطورة للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.

7- كما ترحب المجموعة العربية بالتقرير الأخير للسكرتير العام والذي ألقي الضوء بشكل مكثف على المخاطر التي تثيرها الاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي والتوصية بتدشين مسار تحت مظلة الأمم المتحدة لتناول هذا الأمر، وهو التوجه الذي تدعمه المجموعة، على أن يستند هذا المسار عند تأسيسه على عدد من المُحددات وأهمها الانطباق الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني، ومحورية عامل التحكم البشري، وأهمية تدشين مسار للنقاش حول امكانية التوصل لصك قانوني ملزم في هذا السياق، بخلاف أهمية معالجة الفجوة الكبيرة في القدرات والنفاذ ونقل التكنولوجيا بما في ذلك عبر التركيز على محوري بناء القدرات والتدريب.

وشكراً.